الزيوت واستخداماتها في مصر البيزنطية ٢٨٤ - ٦٤١م

Oils and it's Uses in Byzantine Egypt 284-641 A.D.

د.محمد مرسي عبدالله هدية*

قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا

ملخص

الزيوت من الحاجيات المهمة في الحياة، وقد عرفت مصر خلال العصر البيزنطي أنواع مختلفة من النباتات والمحاصيل الزيتية، وكذلك أنواع متعددة من الزيوت، وحرصت الحكومة البيزنطية في مصر على رعاية صناعة الزيوت والإشراف عليها؛ وذلك لتحقيق العديد من المكاسب، منها زيادة الضرائب وتوفير حاجة القوات العسكرية، وكذلك توفير حاجة السوق المحلي، وخلال تلك الفترة تم التوسع في إنشاء معاصر الزيوت، وكذلك التوسع في تأجيرها للأفراد، الأمر الذي ساهم في انتشار تلك الصناعة وزيادة إنتاجها، ومن ثم تنوع الزيوت في مصر خلال تلك الفترة، وتنوعت أماكن إنتاجها، وتنوعت جودتها، وعلى هذا تباينت أسعارها، وتعددت استخداماتها.

كلمات دالة

الزيتون–زيت الماريوم – معاصر الزيوت –الأنونة–السيستر–السيسترتيوس.

Abstract

Oils are one of the most important things in life, and during the Byzantine era, Egypt knew different types of plants and oil crops, as well as many types of oils, therefore the Byzantine government in Egypt sponsored and supervised the oil industry. This is to achieve many gains, including increasing taxes and providing for the needs of the military forces, as well as providing for the needs of the local market, during that period, the establishment of oils presses was expanded, as well as the expansion of renting them to individuals, which contributed to the spread of that industry and increase its production, and then the diversity of oils in Egypt during that period, and their places of production varied, and their quality varied, and accordingly their prices varied, and it has many uses.

Key words

Olive – Marium Oil – Oil Mills - Annonae - Sester – Sestertius.

مقدمة :

اشتهرت مصر منذ أقدم العصور وخاصة خلال العصر البيزنطي (٢٨٤ – ٦٤١م)، بالعديد من الصناعات، مثل صناعات : النسيج والقباطي والبردي والتعدين والمحاجر والزجاج والعطور والأخشاب والفخار والنبيذ، وتأتي صناعة الزيوت ضمن هذه الصناعات، وقد نالت تلك

الصناعة الاهتمام داخل مصر خلال تلك الفترة؛ نظرًا لأهميتها وزيادة الطلب عليها، ولعل ما زاد من قيمتها آنذاك يعود لتعدد أنواع النباتات والمحاصيل الزيتية التي تعتمد عليها صناعة الزيوت في مصر هذا من جانب، ومن جانب آخر كان يتم استيراد الزيوت الخام من العديد من البلدان، مثل استيراد كميات من زيت الزيتون من بلاد اليونان وإسبانيا وغير ذلك[١].

وتأتي هذه الدراسة (الزيوت واستخداماتها في مصر البيزنطية ٢٨٤ – ٦٤١م) لتلقي المزيد من الضوء على تلك الصناعة المهمة على كافة الأصعدة، وفي الوقت نفسه تجيب على العديد من التساؤلات التي دارت حول هذا الموضوع، ومنها: ما هو موقف الدولة من هذه الصناعة؟ وهل كانت حكرًا عليها أو على بعض المؤسسات أو الأفراد؟ وما هي أنواع النباتات والمحاصيل التي تعتمد عليها صناعة الزيوت؟ وما هو المحلي والمستورد منها؟ وما هي مراحل وأدوات تلك الصناعة؟ وما هو موقف العاملين بها ووضعهم داخل المجتمع؟ وكذلك أسعار الزيوت ونظام بيعها؟ وأخيرًا ما هي الاستخدامات التي تدخل فيها الزيوت؟ وغير ذلك من التساؤلات المتعلقة بهذا الموضوع؟

شهدت صناعة الزيوت في مصر القديمة اهتمامًا كبيرًا من الدولة في عصورها المختلفة منذ العصر العتيق وحتى العصر المتأخر بما في ذلك عصر الدولة الوسطى والدولة الحديثة، ففي العصر العتيق دعت الحاجة المصريين إلى البحث عن مصادر متنوعة لصناعة الزيوت، ونتيجة لزيادة الطلب على الزيوت خلال عصر الدولة الوسطى فقد تقدمت تلك الصناعة؛ وخاصة مع ازدهار الأحوال الاقتصادية في هذا العصر، وتنوعت أماكن تواجدها وكانت في مقدمتها مناطق الواحات الغربية، وفي عصر الدولة الحديثة تنوعت النباتات والمحاصيل الزيتية ما بين الكتان والخس والهجليج والخروع والقرطم وزيت الخردل والزيتون والعرعر، وأهتم الملوك بإقامة المزارع الكبيرة لعدد من هذه المحاصيل وعلى رأسها نبات الزيتون وخاصة في إقليم أرسينوي (الفيوم)[٢].

ومن ثم فقد كانت صناعة الزيوت من الصناعات القديمة في مصر الفرعونية، وشهدت تطورًا كبيرًا في عصر الدولة الحديثة، وزاد إنتاجها نظرًا لازدهار تجارته في هذا العصر، خاصة زيت الزيتون والخروع والسمسم[٣]، وعلى الرغم من أن الزيتون كان يزرع في مصر في هذا العصر؛ إلا أن إنتاجه لم يكن يكفي حاجة البلاد منه، الأمر الذي أدى إلى زيادة واردات مصر من الزيوت، خاصة الزيوت المستخرجة من خشب الأرز وثمار العرعر والصنوبر واللوز والزيتون[٤].

وكانت عملية صناعة الزيوت تتم في معاصر تابعة للحكومة والمعابد وقليل منها تابع للأفراد، وتعتمد تلك الصناعة على طحن البذور وعصرها وتصفيتها ثم يستخرج منها الزيت ويوضع في أواني حجرية وبخاصة أواني المرمر؛ حتى لا يكون قابلًا للرشح، ثم يخزن الزيت بعد ذلك لحفظه في أماكن ملائمة، واعتبر الزيت من أهم القرابين التي قدمت للموتى منذ عصر الدولة القديمة، وعرف باسم "مرحت" في اللغة الهيروغليفية[٥].

وقد اشتهر لدى المصريون القدماء وخاصة في عصر الدولة الحديثة عدد من أنواع الزيوت المحلية، منها ما ذكره (هرُدوت) بأن "المصريين كانوا يستخرجونه من نبات الخروع"[٦]، ويتناول (هرُدوت) طريقة صنعهم لهذا النوع من الزيوت بذكره أن نبات الخروع المعروف في مصر كان المصريون يبذرونه على شواطئ الأنهار وحافات البحيرات، وكان هذا النوع يحمل ثمارًا كثيرة، يقوم المصريون بجمعها ويقومون بتكسير بعضها ويعصرونه والبعض الآخر يحمصونه ويغلونه ويجمعون ما يتقطر منها، ويحصلون من هذه العملية على سائل لزج ذو صلاحية كبيرة[٧].

وعلى الرغم من توفر عدد متنوع من الزيوت المحلية خلال تلك الفترة؛ إلا أن المصريين القدماء لجأوا إلى استيراد كميات من الزيوت الأجنبية، وفي مقدمتها زيت الزيتون، الذي على الرغم من أنه كان يزرع بكثرة داخل مصر وخاصة في إقليم أرسينوي (الفيوم)؛ إلا أن مصر استوردت منه كميات من أقاليم آسيا الصغرى وسوريا وفلسطين، لاستخدامها في الأغراض المختلفة، وإلى جوار الزيتون استوردت مصر الزيوت المستخرجة من خشب الأرز وثمار العرعر والصنوبر واللوز والزيت الأخضر الحلو والزيت الأحمر، الذي كان يورد للمعابد[٨].

هذا وتنوعت استخدامات الزيوت في مصر في العصر الفرعوني في مجالات عديدة، منها: استخدامه في صنع الأطعمة، والتدليك والإضاءة والتلوين وإنتاج بعض العطور، ولعل من أهم استخدامات الزيوت ما كان يتم في بعض الطقوس الدينية–*وهو الأمر نفسه الذي تم داخل الكنائس خلال العصر البيزنطي، وما زال يتم بداخلها حتى وقتنا الحالي، ويعرف بالمسحة المقدسة، كما سيأتي ذكره*– حيث وضعت أواني الزيوت في المعابد وكذلك في القبور بجوار أواني السوائل المقدسة، وكذلك استخدم الزيت في علاج بعض الأمراض، ومنها الأمراض الجلدية، وكانت تلك الزيوت توضع عادة في آنية من المرمر، وخاصة ما كان يستخدم منها في الطقوس الدينية وعلاج الأمراض وإنتاج العطور[٩].

وعلى ما سبق يتضح أن صناعة الزيوت شهدت اهتمامًا ملحوظًا داخل مصر خلال العصر الفرعوني، وتطور ذلك الاهتمام بتلك الصناعة خلال العصرين اليوناني والروماني، حيث أصبح لتلك الصناعة أهمية كبرى، حتى أنها كانت صناعة تعامل باحتكار ملكي في العصر البطلمي تحت قواعد صارمة، حتى أن المعابد لم تكن تبدأ في صناعة ما تحتاجه من الزيوت إلا تحت إشراف حكومي، وفي مدة محددة لا يغادر فيها الصناع الورش أو المعاصر طيلة فترة إعداد الزيوت، الأمر الذي ساهم في زيادة الإنتاج الداخلي من هذه الصناعة على حساب الاستيراد من الخارج[١٠].

وبالتالي كانت صناعة الزيوت في مصر خلال العصر البطلمي من أهم الموارد المالية الرئيسية للدولة[١١]، ولذلك اعتنى بها البطالمة الأوائل، واهتموا بالأراضي المزروعة بالمحاصيل الزيتية، وعملوا على زيادة مساحتها، الأمر الذي ساهم في أن تصبح مصر مصدرًا مهمًا لإنتاج الزيوت[١٢].

ولعل ما قام به البطالمة من احتكار لهذه الصناعة، سواء على مستوى المنتج منها داخليًا أو حتى المستورد منها من الخارج هو الذي ساهم في المقام الأول في تحقيق هذا الفائض من الإنتاج المحلي، كما يتضح من "وثيقة الدخل[١٣]" الصادرة في عهد بطليموس الثاني فلادلفوسPtolemy II Philadelphus (٢٨٣ – ٢٤٦ ق.م) عام ٢٥٩ ق.م، وليس أدل على ذلك من قيام الدولة بوضع مصانع الزيوت التابعة للمعابد تحت تصرفها؛ وذلك بعد قيامها بالإشراف على المصانع الأهلية الكبيرة والصغيرة على حد سواء[١٤].

وعلى هذا فقد احتكرت الدولة البطلمية صناعة الزيوت، ونظم هذا القانون الخاص بالزيوت كيفية التصرف في ناتج النباتات الزيتية المختلفة والجهات المسئولة عن عصرها، وكذلك مدى الرقابة المفروضة على المعاصر، وعلى العاملين بها[١٥].

وبالتالي فقد وضعت الدولة اللوائح الخاصة بصناعة الزيوت والمنظمة لها، وذلك لضمان نجاح عملية الاحتكار وبيع الزيت، وقام ذلك على قواعد رئيسية هي ألا يتم استخراج أحد الزيوت خفية، وأن تعمل المصانع على إنتاج كميات كبيرة من الزيت، وكذلك توفير الأيدي العاملة[١٦].

وبالتالي فقد فرضت الدولة خلال العصر البطلمي رقابة صارمة على زراعة هذه النباتات، حيث حددت مساحة الأراضي التي تزرع بها في كل مديرية، وراقبت زراعتها وحصادها مراقبة دقيقة، وعلاوة على ذلك كانت الدولة تقوم بتوفير بذور النباتات الزيتية للمزارعين، ثم يحصر

المحصول حصرًا دقيقًا، ويقدم ربعه ضريبة للحكومة، بينما يقوم الزارع بتسليم باقي المحصول للمتعهدين بأسعار محددة[١٧].

وفي الوقت نفسه استخدمت الدولة البطلمية نظام الالتزام في شراء حق إنتاج الزيوت، وذلك عبر المزاد العلني، الذي يعقد كل عام داخل كل مدينة على حده، وكان الملتزم يتابع صناعة الزيت بدءً من زراعة المحاصيل حتى استخلاص الزيت منها ثم بيعها، وخلال ذلك وضمانًا لالتزامه الكامل بشروط العقد خضع الملتزم لرقابة الدولة[١٨].

وعلى هذا كانت مصانع استخراج الزيوت خاضعة للرقابة الحكومية، ويعمل بها عمال لا يسمح لهم بمغادرة أماكن إقامتهم طوال موسم العمل برغم أنهم كانوا أحرارًا لا عبيدا، وفي الوقت نفسه حرم استعمال المعاصر الخاصة؛ باستثناء معاصر المعابد، التي سمح لها باستخراج الزيت اللازم لها في خلال شهرين فقط من العام، ثم تغلق بقية السنة، مثلما كانت تغلق المعاصر الملكية خلال فترة التوقف عن العمل، وعلاوة على ذلك تدخلت الحكومة في تحديد سعر بيع الزيوت للجمهور من قبل الملتزمين من تجار الجملة والتجزئة على حد سواء، وكانت تفرض لذلك أسعار باهظة، الأمر الذي أدر ربحًا طائلًا على الملوك، وخاصة من خلال الضرائب المفروضة على هذه الصناعة[١٩].

أما عن وضع صناعة الزيوت في مصر خلال العصر الروماني فقد طرأ عليه نوع من التغيير، حيث توقف احتكار الدولة لصناعة الزيوت بشكل كبير[٢٠]، وتنوعت البساتين المزروعة بالنباتات الزيتية، وخاصة في أرسينوي (الفيوم) والواحات، التي تميزت بالمنتجات المهمة من الزيوت مثل زيت السمسم وحب الملوك والقرطم والزيتون[٢١]، وامتلكت الدولة خلال ذلك العصر مصانع للزيوت؛ دون وضع قيود على زراعة النباتات الزيتية، وإنما قام الرومان بفرض الضرائب عليها فقط[٢٢]، حيث كان من المعروف أن الرومان شجعوا سياسة الاقتصاد الحر في كثير من أوجه الصناعة والتجارة، حيث تركت صناعة الزيت حرة في أيدي الأفراد، الأمر الذي ساهم في استمرار ازدهار تلك الصناعة وخاصة في الفيوم والإسكندرية[٢٣].

ومن ثم فقد عرفت مصر خلال العصر الروماني العديد من الزيوت مثل الزيتون والسمسم والقرطم والخروع والهجليج والعصفر والفجل، وعلى الرغم من وجود بساتين خاصة بنباتات زيتية مثل الزيتون؛ إلا أنه في كثير من الأحيان كانت تزرع مع نباتات أخرى في ذات البستان، حيث كان من الدارج أن نرى البستان يحوي عدد من الأشجار الزيتية وغيرها مثل الزيتون والنخيل

والتين والسمسم والخضروات[٢٤]، وكثر خلال هذا العصر نظام إيجارة بساتين النباتات الزيتية وخاصة الزيتون، سواء أكان استئجار البستان أو المحصول نفسه، وإن كان استئجار المحصول هو الغالب، ويتضح ذلك من خلال العديد من الوثائق[٢٥]، وكانت استئجار بساتين المحاصيل الزيتية يتم في شهور محددة بعد الحصاد، وذلك لمدة ثلاث سنوات، ويتم في الغالب الأعم بالنظام النقدي على حساب الأجرة العينية، وعلى المستأجر أن يدفع الأجرة في ميعاد الحصاد[٢٦].

وفي الوقت نفسه تنوعت معاصر الزيوت[٢٧]، بين معاصر تملكها الدولة وكذلك المعابد والإقطاعيات[٢٨]، وكانت هذه المعاصر يتم تأجيرها للأفراد[٢٩]، ومن ثم فقد أصبحت هناك ملكية لمعاصر الزيت في مصر خلال العصر الروماني، على خلاف ما كان عليه خلال العصر البطلمي.

وكانت المعاصر في العصر الروماني تنتج ثلاثة أنواع رئيسية من الزيوت هي الزيتون والسمسم والفجل، وفي أغلب الأحيان كانت ملحقة بالمنازل أو المعابد، وأحيانًا أخرى كانت مستقلة ولها باب خاص، وكانت مجهزة بآلة العصر والمدقات والأواني والأدوات الأخرى اللازمة للصناعة[٣٠]، وكان يعمل بها الرجال والنساء على حد سواء، كما تشير لذلك العديد من الوثائق[٣١].

ومن ثم فقد تمتعت صناعة الزيوت وبخاصة في الإسكندرية والواحات والفيوم وأقاليم مصر الوسطى بأهمية خاصة خلال العصر الروماني، ومن الواضح أن سياسة البطالمة ومن بعدهم الرومان تجاه هذه الصناعة كان المساعد على ذلك، ومن المعلوم أن زيت الواحات كان يحظى بسمعة متميزة خلال ذلك العصر، حيث تشير إحدى الوثائق إلى ذلك، فمن خلال عقد مرضعة من أكسرنيخوس من نهاية القرن الأول الميلادي وضع شرطًا على أن يكون الدفع العيني للمرضعة في مقابل إرضاعها للطفل الوليد هو قارورتين من زيت الواحات، وفي المقابل يكون الدفع النقدي الذي تتقاضاه هو سبع دراخمات[٣٢] فضية شهريًا[٣٣]، الأمر الذي يأتي دليلًا على السمعة الطيبة التي كان يتمتع بها زيت الواحات، وكذلك غلو ثمنه في مقابل المناطق الأخرى.

أما في العصر البيزنطي فقد ورثت مصر ما وصلت إليه صناعة الزيوت من مكانة وأهمية خلال العصور السابقة، سواء أكان ذلك خلال العصر الفرعوني أو العصر البطلمي وأخيرًا العصر الروماني.

فكما سبق فقد شُملت صناعة الزيوت خلال تلك الفترات بعناية واهتمام خاص خلال جميع مراحل صناعة الزيوت، بداية من الزراعة ثم الحصاد ثم استخلاص الزيت، وذلك لتوفير

حاجة الدولة والسوق المحلي من هذه المواد، وخاصة ما تحتاج إليه الجيوش والمعابد، وسعت في سبيل تحقيق ذلك إلى توفير المادة الخام للزيوت، سواء أكان من الإنتاج المحلي أو حتى استيراد كميات من المادة الخام أو حتى الزيوت المصنعة من الخارج.

ففي الوقت الذي حرص فيه المصريون خلال العصر الفرعوني على التوسع في زراعة النباتات الزيتية سواء داخل البساتين المخصصة لها أو داخل بساتين مخصصة لنباتات أخرى أو حتى زراعتها على ضفاف الترع والأنهار والبحيرات كما في أرسينوي بالفيوم، وخلال العصر البطلمي قامت الدولة بتنظيم تلك الصناعة ووضعت لها نظامًا احتكاريًا بغرض زيادة الإنتاج المحلي من تلك الصناعة على حساب الاستيراد من الخارج هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة مداخيل الضرائب المتعلقة بهذه الصناعة في جميع مراحلها، الأمر الذي ساهم في إنعاش خزينة الدولة.

وفي المقابل فقد أثر ذلك على دخول الأفراد العاملين بها في نهاية المطاف؛ الأمر الذي فطن إليه الرومان، فعملوا على تحرير تلك الصناعة وإنهاء الاحتكار الذي كان موضوعًا عليها من قبل البطالمة، وعملت على تشجيع أصحاب الوسيات (الأواسي)[٣٤] على امتلاك مزارع ومعاصر الزيوت الخاصة بهم، وبدورهم قام أصحاب الأملاك بالتوسع في نظام إيجارة بساتين المحاصيل الزيتية وكذلك معاصر الزيوت للأفراد، لأمر الذي ساهم في زيادة انتشار صناعة الزيوت في مصر خلال تلك الفترة.

ومن ثم فقد أفادت مصر خلال العصر البيزنطي من السياسات الخاصة بصناعة الزيوت في السابق، والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الموضع يتمحور في : ما هو وضع تلك الصناعة في مصر خلال العصر البيزنطي؟ وهل استمر اهتمام الإدارة البيزنطية في مصر بصناعة الزيوت؟ وغيرها من التساؤلات التي ستجيب عنها السطور التالية.

ففي الواقع أن مصر تمتعت بتربة خصبة للزراعة على مر العصور؛ استطاعت من خلالها زراعة الكثير من النباتات التي استطاعت بفضلها استخراج الزيوت منها، هذا علاوة على التوسع في استيراد أنواع متعددة من النباتات والمواد الخام للزيوت من الخارج[٣٥].

ولعل من أهم أنواع النباتات الزيتية والمواد الخام الموجودة في السوق المصري خلال العصر البيزنطي، سواء أكانت محلية أو مستوردة تتمثل في التالي : الخروع، ونبات السمسم، والقرطم، والشلجم، والكتان، والخس، والهجليج، والعرر، واللوز، والحنظل، وأوراق القرفة، والفجل،

والزيتون، علاوة على زيوت النباتات العطرية المستخدمة في إنتاج العطور، مثل زيت العتر وزيت الورد والبابونج، وغيرها من الأشجار والنباتات الزيتية[٣٦].

أما عن زيت الخروع فإن شجرته كانت متوطنة في مصر منذ زمن بعيد، وتوسع المصريون في زراعته في مصر منذ العصر اليوناني الروماني، وهو ينمو بريًا أيضًا حتى وقتنا الحاضر، وتستخدم بذور ثماره التي ينتجها في صنع الزيت، عبارة عن سائل لزج، له استخدامات عديدة، وخاصة في الإضاءة[٣٧].

كذلك توسع المصريون خلال العصر البيزنطي في زراعة نبات الخس أو الكرنب، الذي كان يزرع خصيصًا من أجل استخراج الزيت من بذوره[٣٨].

وإلى جوار ذلك كان زيت بذور نبات السمسم من الزيوت المنتشرة، التي كانت تزرع بوفرة في مصر البيزنطية، وذلك من أجل الزيت الذي يستخرج من بذوره، حيث انتشرت معاصره خلال هذا العصر[٣٩].

بالإضافة إلى زيت القرطم، الذي عرف في مصر منذ القدم، ويستخرج من بذور نبات العصفر (أو الزعفران الكاذب)، وكان هذا النبات مقدرًا في مصر منذ العصر اليوناني؛ نظرًا للزيت الناتج عنه[٤٠].

وعلاوة على ما سبق فقد عرفت مصر آنذاك زيت بذور الفجل، الذي كان ينتج منه زيتًا ذي رائحة كريهة، غير أنه كان له رواجًا كبيرا في تلك الفترة؛ نظرًا للكمية الكبيرة من الزيت التي تنتج منه، علاوة على فوائده الطبية، وكذلك استخدامه في أجور بعض الأعمال والمهن[٤١]، والأهم من ذلك هو حرص الرهبان داخل الأديرة على استخدامه؛ دلالة على الزهد والتنسك[٤٢].

وبالإضافة إلى ذلك كان يتم استخدام زيت ثمرة "البان" (Ben)، وهي عبارة عن شجرة صغيرة لها أغصان على شكل أسواط وأوراقها شحيحة وصغيرة، وزهورها ذات لون أحمر قرنفلي، ولها قشرة رقيقة بداخلها بذور كبيرة زيتية بيضاء، وتتميز بزيتها النقي، ذو اللون المائل للصفرة، حلو المذاق عديم الرائحة ولا يتزرنخ بسهولة، ولهذا فإنه مقدرًا تقديرًا كبيرًا في الشرق؛ نظرًا لاستخداماته المتعددة[٤٣].

وأيضًا كان يستخدم زيت الهجليج أو بالانوسBalanos "حب الأهليلج"، التي كانت تنمو في مصر قديمًا، وخاصة في الواحات، وكان له أهمية خاصة في صناعة العطور، إلا أنه تم استيراد كميات كبيرة منه خلال العصر البيزنطي، وخاصة من بلاد الهند[٤٤].

ومن الزيوت التي كان إنتاجها قليل في مصر ويتم استيراد كميات منه من الخارج أيضًا كان زيت ثمار اللوز، التي تم ذكرها في الإنجيل، وعلى الرغم من أنها كانت تنمو في مصر؛ إلا أنها كانت نادرة نسبيًا منذ القدم وحتى العصر البيزنطي، الأمر الذي أدى إلى لجوء الإدارة والتجار إلى استيراده من الخارج مثل فلسطين[٤٥].

هذا وكان نبات البلسم من النباتات الزيتية المشهورة في مصر خلال العصر البيزنطي، الذي كان يتم تصديره إلى أوربا، وخاصة إلى كنيسة روما، وذلك لاستخداماته الطبية المتعددة آنذاك، وكان يزرع في المنطقة من سيناء إلى البلوزيوم[٤٦]، وكان له سعر باهظ خلال تلك الفترة[٤٧].

هذا علاوة على زيت بذور الكتان، الذي كان يزرع في مصر خلال العصر البيزنطي، وخاصة في منطقة الدلتا، وقد ورد ذكر الكتان في العديد من الوثائق[٤٨]، ويعد الزيت المستخرج منه من أقدم الزيوت التي عرفها المصريون، وله استخدامات عديدة[٤٩]، ويعرف الآن بالزيت الحار[٥٠].

ولعل أهم أنواع الزيوت وأشجارها في مصر خلال العصر البيزنطي يتمثل في زيت أشجار الزيتون[٥١]، الذي بدأ التوسع في زراعته في مصر خلال عصر البطالمة ثم عصر الرومان، واستمر ذلك خلال العصر البيزنطي، حيث كان له أهمية خاصة لدى المصريين في ذلك الوقت، وأعز أنواعها لديهم، ليس فقط لأنه النوع الأوفر حظًا من حيث الاستخدام، أو كونه منتشر في أماكن عديدة في ربوع مصر مثل أرسينوي وأكسرنيخوس وفي الواحات مثل سيوه وآمون والواحة الصغرى وغيرها من المناطق؛ وإنما لكونه ورد ذكره في الكتاب المقدس، لذا يعد استخدامه في الطقوس الدينية من أهم الاستخدامات[٥٢].

ومن ثم فقد تنوعت أماكن زراعة الزيتون في مصر، وتعتبر مناطق أرسينوي والواحات من الأماكن الرئيسية لزراعته، وعلى وجه الخصوص واحة سيوه، التي كانت تزرع بها أعداد كثيرة من أشجار الزيتون، لذا عرفت تلك الواحة بوفرة وجودة زيت الزيتون، حتى أنه كان النوع الرئيسي صاحب الطلب في السوق المصري، وأيضًا كان هو النوع الرئيسي المستخدم في حاجة الجيش آنذاك، الأمر الذي ساهم في ارتفاع ثمنه في مقابل أنواع الزيوت الأخرى، سواء من الزيتون أو غيره من أنواع الزيوت[٥٣].

وعلى الرغم من تنوع أماكن زراعة الزيتون في مصر في المناطق المذكورة آنفًا؛ ومن أن التوسع في نشاط زراعة الزيتون وبخاصة في إقليم الفيوم قد ساهم في رواج صناعة الزيوت،

وبالتالي زيادة الموارد المالية للدولة والأفراد – *خاصة أصحاب الأملاك (الضياع)* – منهم على حد سواء؛ إلا أن إنتاج الزيت من محاصيل الزيتون من هذه المناطق لم يكف حاجة السوق المحلي؛ الأمر الذي اضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من زيت الزيتون إلى مصر، وخاصة من بلدان سوريا وفلسطين واليونان وإسبانيا، وعلى أية حال فإن زيت الزيتون قد اكتسب شهرة فائقة في مصر؛ نظرًا لاستخدامه في الأغراض المختلفة، فهو كما قيل عنه غذاء ودواء[٥٤]، حيث كثر استخدامه في الطعام، وكان يطلق عليه الزيت الجيد (Good oil) أو الزيت الحلو (Sweet oil)؛ تمييزا له عن الزيوت الأخرى الأقل جودة[٥٥].

وبالتالي فقد تعددت أنواع النباتات والمحاصيل والمواد الخام التي تستخرج وتصنع منها الزيوت في مصر، سواء الموجودة منها دخل البلاد، أو تلك التي يتم استيرادها من العديد من البلدان المجاورة، هذا وقد تشابه ذلك الوضع في مصر منذ القدم وخلال العصر البيزنطي وحتى العصور التالية مرورًا إلى وقتنا الحالي.

- **صناعة الزيوت**:

لم تختلف صناعة واستخراج الزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي كثيرًا عما كان عليه الوضع خلال العصرين البطلمي والروماني، حيث ورث المصريون في العصر البيزنطي من سابقيهم كثيرًا من أساليب تجهيز المواد الخام للزيوت المحلية والمستوردة، وكذلك فنون طبخ الزيوت وخلطها، وطرق التصنيع والتخزين، وحتى الأوزان الخاصة بها.

وفي الواقع أن مصر في تلك الفترة كانت تستخرج العديد من الزيوت، علاوة على ما سبق ذكره من قيامها باستيراد عدد منها من إسبانيا واليونان وسوريا وغيرها من البلدان، وذلك لأغراض متعددة، وفي الوقت نفسه استمر أمر تحرير تلك الصناعة تطابقا مع ما كان يتم خلال العصر الروماني، وخلافًا لما كان عليه الوضع خلال العصر البطلمي من ممارسة احتكارًا شاملًا على الزيوت وصناعتها.

هذا وقد تنوعت أماكن استخراج وصناعة الزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي؛ ما بين أماكن ومصانع تابعة للدولة، وأخرى تابعة للكنائس والأديرة، وتلك التي يمتلكها كبار الملاك أصحاب الضياع، وأخيرًا التي يمتلكها الأفراد، وفي الوقت نفسه كان يتم تأجير مصانع الزيوت من قبل الدولة أو كبار الملاك لصالح الأفراد.

فعلى الرغم من استمرار تحرير صناعة الزيوت ومنع احتكارها في مصر خلال العصر البيزنطي كما هو الحال خلال العصر الروماني فقد امتلكت الدولة العديد من المعاصر، التي انتشرت في القرى والمدن على حد سواء، وكان يوجد في كل إقليم أكثر من معصرة للزيت، وخاصة في الأقاليم الكبرى مثل الواحات[٥٦]–*مثل واحة سيوه آمون والواحة الصغرى* – وأسوان وأرسينوي وأكسرنيخوس، وربما كان القصد من وراء وجود معاصر للزيوت تابعة للدولة هو خلق حالة من التوازن فيما يتعلق بهذه الصناعة بين جميع منتجي الزيوت، وقد أشارت الوثائق لذلك في العديد من المواضع[٥٧].

وفيما يتعلق بالكنائس والأديرة في مصر في العصر البيزنطي فقد دعت الحاجة الماسة لتوفير أنواع الزيوت المختلفة إلى قيام تلك المؤسسات الدينية بامتلاك معاصر الزيوت، وخاصة داخل الأديرة؛ نتيجة لحياة العزلة التي يعيشها الرهبان، وعدم اختلاطهم بالعوام، الأمر الذي دفعهم إلى بناء معاصر الزيوت داخل الأديرة، ولما كانت الزيوت لها استخدامات عديدة داخل الكنائس والأديرة؛ جاء على رأسها استخدام أنواع معينة منها في الطقوس الدينية منها – كما سيأتي ذكره – فقد اهتمت الكنائس والأديرة بتنظيم عمل المعاصر، التي كانت تنتج مئات الأرطال من الزيوت، حيث قام الرهبان بالعمل في داخلها بأنفسهم في أحيانًا كثيرة، وفي أحيانًا أخرى تم تأجير تلك المعاصر مقابل جزء من المنتج، فقد تم تأجير معصرة الزيت داخل أحد الأديرة لأحد الأفراد لمدة عامين، وقد تضمن الاتفاق حصول الدير على ثلثي الإنتاج؛ في مقابل حصول المستأجر على ثلث الإنتاج، ويفسر أمر هذا التقسيم المجحف بأنه من المرجح أن يكون الدير هو صاحب محصول الزيتون الذي تم عصره؛ إذ أنه من غير المعقول أن يحصل الدير على ثلثي الإنتاج مقابل العصر فقط[٥٨].

وعلى نفس المنوال أهتم أصحاب الضياع الخاصة والإقطاعيات الكبرى من الأسر الإقطاعية بصناعة الزيوت، وَعَدّوُهَاَ من الصناعات المهمة إلى جوار الصناعات الأخرى داخل أملاكهم، ومن ثم فقد قاموا ببناء وتجهيز مصانع الزيوت في الملكيات الخاصة بهم[٥٩].

فالعديد من الوثائق تفيد بأن صناعة الزيوت كانت ضمن الصناعات القائمة في إقطاعيات كبار الملاك، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار وضع تلك الإقطاعيات وتحولها شيئًا فشيئًا إلى عملية الاكتفاء الذاتي في كافة المجالات، وعلاوة على ذلك ففي كثير من الأحيان قام أصحاب الضياع بتأجير معاصر الزيوت للأفراد، وكان الإيجار يختلف من معصره لأخرى تبعًا

لحجمها، وكانوا يحصلون على قيمة الإيجار بشكل نقدي، أو عيني من الزيوت التي تنتجها المعصرة[٦٠].

ومن ذلك نجد قيام أحد الأشخاص المنتجين للزيوت ويدعى أورليوس بيتروس Aurelius Petros باستئجار مصنع كامل للزيوت بجميع معداته، والتزم في هذا العقد بدفع إيجار سنوي في صورة عينية على شكل زيت[٦١].

وفي إقطاع أبيون تم شراء حجر للمعصرة في قرية بريديوس الكبرى، وتم دفع ثمنه بقيمة (١٤.٧٥) صولديSold[٦٢] إلا (٣.٢٥) قيراط[٦٣]، وفي إقليم أكسرنيخوس أيضًا وخلال عام ٥٦٧م أجرت معصرة للزيوت بصولد واحد، وأجرت معصرة أخرى بـ ١٢ قيراط[٦٤]، في الوقت الذي كان يحصل فيه بعض أصحاب معاصر الزيت على أجورهم عينًا من الزيت، حيث حصل أحد أصحاب المعاصر على ٦٠ سيستر من الزيت؛ كجزءً من إيجار معصرته[٦٥].

وعلاوة على ذلك يشير السجل الخاص بالسيدة أورليا ثيودور Aurelia Theodoral إحدى بائعات الزيوت في إقليم بانوبوليس، والمؤرخ بعام (٣٢٠م) أن صناعة الزيت كانت هي إحدى الصناعات القائمة في أملاكها، وأنها أي (أورليا) كانت تمتلك معصرة للزيوت في منزلها تقوم بتأجيرها، حيث قامت بتأجير الطابق الثالث من منزلها لسيدة أخرى[٦٦]، وأيضًا تشير إحدى الوثائق متعلقة بطلبٍ للإيجار إلى طلب شخص تأجير مصنعًا للزيوت مع كل الحجرات العلوية، ومن ثم يتضح من خلال الوثيقة أن هذا المصنع كان ملحقًا بأحد المنازل، وأن المستأجر قد استأجر المنزل بالمعصرة وباقي الغرف لاستخدامها في تخزين البذور المعدة للعصر، أو لتخزين الزيوت أو يستغله للإقامة فيه مع باقي أسرته[٦٧].

وهكذا فكما تنوعت معاصر الزيوت من حيث تبعيتها ما بين معاصر الدولة والمؤسسات الدينية –*الكنائس والأديرة*– والضياع (الإقطاعيات)؛ تنوعت أيضًا من حيث مكان التواجد بين معاصر مستقلة لها بناءٌ خاص بها –*وخاصة داخل الكنائس والأديرة، والضياع الخاصة* – وأخرى ملحقة بالمنازل، وقد احتوت تلك المعاصر في الغالب على أدوات مختلفة لعملية هرس وعصر المحاصيل وإنتاج الزيوت، التي في الغالب كانت تتم في مكان واحد، ومن ذلك آلة العصر ذات التروس، وهى الأداة الرئيسية لعصر الزيت، وهى عبارة عن محور لعصر الزيوت، ومكونة من أجزاء حجرية وخشبية، وذكر ذلك ضمن العديد من الوثائق[٦٨].

بالإضافة إلى رافعات المحاصيل، ومراجل الغلي، علاوة على هاونات الطحن الخشبية، وكذلك أحواض جمع الزيوت، وأوني تصفيتها وتخزينها، وغيرها من أدوات المعصرة المختلفة[٦٩].

ومن ثم فالعديد من المعاصر كانت تتكون من كتلة حجرية ضخمة مستديرة الشكل، قطرها ١.٢٥ مترًا وسمكها ٣٠ سنتيمترًا، وفي وسطها ثقب مربع يركب فيه محور الارتكاز، الذي يدور حوله هذا القرص الحجري، وكان هناك على أرضية الحجرة قناة دائرية، تعمل كمسار دائري للثيران التي تدير المعصرة[٧٠].

وكانت معاصر الزيوت تستخدم الأدوات التالية: المعصرة الحجرية، وهي الآلة التي تستخدم في عصر الزيوت، وخاصة من الزيتون أو البذور الأخرى، وكذلك الرافعة الخشبية، ومحور الرافعة، وهو عبارة عن تجويف في الحائط أو عمود حجري ترتكز فيه رافعة المعصرة، والأدوات الحجرية والخشبية، وهي عبارة عن ألواح خشبية وحجرية توضع فوق أكياس الزيتون المصنوعة من القماش، وتستعمل في ضغطها لاستخراج الزيوت ويتم ضغطها بالرافعة، وكانت بعض المعاصر تستعمل ألواحًا خشبية فقط، وهاون لها يد لجرش المحاصيل وفصل النوى واستخراج الزيت النقي، بالإضافة إلى المرجل الرصاص، الذي كان يستخدم لاستخراج الزيت من البذور عن طريق غليها في الماء[٧١].

هذا وقد مارس الحرفيون العاملون في صناعة الزيوت العمل في مصانع الدولة أو مصانع الضياع أو المستأجرة من أصحابها[٧٢]، سواء تلك الملحقة بالمنازل أو المقامة داخل الممتلكات الكبرى أو الملحقة بالكنائس والأديرة، وفي الأخيرة كان أغلب عمال المعاصر من الرهبان[٧٣].

وقد عمل الرجال والنساء على حد سواء في تصنيع الزيوت، حيث قامت النساء بحمل البذور الزيتية وتغذية آلات العصر؛ بينما تكفل الرجال بأعمال عصر المحاصيل وتصفيتها، وأغلبهم عمل ببيعها[٧٤].

ومن ثم فطرق وآلات استخراج الزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي كانت تتم بطرق تقليدية، ورث أغلبها المصريون خلال هذا العصر عن سابقيهم، فأغلب الزيوت كنت تنتج من البذور أو من بعض الخضروات، ومن ثم فبعد جمع تلك المواد الأولية كان يتم هرسها داخل إحدى حجرات المعاصر؛ تمهيدًا لعصرها ثم تصفيتها وتكريرها لاستخراج الزيوت، وتستخدم عملية الغلي في إنتاج بعض الزيوت، مثل زيت بذور الكتان، ولا تستخدم في الأخرى مثل زيت الخروع،

الذي كانت تجمع ثماره، ثم يقوم العمال بتكسيرها لاستخراج البذور، ثم رش تلك البذور بالماء والملح، تمهيدًا لعصرها بعد ذلك؛ من أجل استخراج الزيت[٧٥].

وفيما يتعلق باستخراج زيت الزيتون؛ فإن ذلك يمر بمراحل متعددة، تبدأ بعملية جمع الزيتون، ثم يمر بعملية الهرس، التي تتم بطرق متعددة، مثل قيام أحد العمال بهرس ثمار الزيتون مرتديًا حذاء خشبيًا، أو عن طريق ضغطها عبر أحجار أسطوانية ثقيلة، وهي طرق بدائية في عملية الهرس، وبالتالي كان استخدام آلة العصر المكونة من حجرين يربط بينهما عارضة خشبية، يوضع بينهما الزيتون، ويتم هرسه عن طريق قيام الأشخاص أو الحيوانات بدفع تلك الآلة، وعقب عملية الهرس يصبح الزيتون كتلة واحدة كالعجينة، ويتم وضعها في أكياس معزولة محكمة الغلق من نبات الحلف أو الليف؛ تمهيدًا لعملية العصر، حيث كانت تلك الأكياس مسامية تسمح بمرور الزيت وحجب الشوائب ولا تسمح بمرور الأجزاء الصلبة من الزيتون، وكانت عملية العصر تتم من خلال وضع الأكياس على قاعدة حجرية، ويتم ضغطها بواسطة عارضة خشبية مثبتة بالجدار وفي نهايتها أوزان ثقيلة، تساعد على ضغط كتل الزيتون، ومن ثم يتم جمع الزيت في أوعية أسفل القاعدة الحجرية، وتمثلت المرحلة الأخيرة في فصل الزيت عن الماء الساخن، الذي كان يصب على الزيت المستخلص[٧٦].

- **تنظيمات صناعة الزيوت وتجارتها واستخداماتها**:-

تعد صناعة الزيوت من الصناعات الإستراتيجية في مصر على مر العصور؛ لذا فقد اهتمت الحكومة خلال العصر البيزنطي بتنظيم هذه الصناعة ومتابعة الأمور المتعلقة بها، ولكن في غير احتكار كامل، كما كان هو الحال في مصر خلال العصر البطلمي، وإنما سلكت الحكومة البيزنطية في مصر مسلك الرومان في أمر تحرير هذه الصناعة ولو جزئيًا، والعمل على ازدهارها، ولعل ذلك يرجع إلى نسبة العوائد المالية المرتفعة، التي تجنيها الحكومة من وراء هذه الصناعة، وذلك من خلال تأجير بساتين النباتات الزيتية التي تملكها الحكومة، وأيضًا من خلال تأجير معاصر الزيوت أو آلاتها، علاوة على الضرائب والرسوم المفروضة على جميع حلقات هذه الصناعة وتجارتها والقائمين عليها، ويضاف إلى هذا حرص الحكومة على تأمين احتياجاتها من الزيوت، وخاصة لأفراد القوات العسكرية، وأخيرًا فقد حرصت الحكومة أيضًا على توفير حاجة الأسواق المحلية من الزيوت، لإتاحتها لجميع أفراد الشعب.

ومن ثم فقد شجعت الحكومة القائمين على صناعة الزيوت؛ من أجل توفير الكميات المطلوبة لجميع المؤسسات والأفراد، وفي الوقت نفسه عملت على سد العجز في تلك الزيوت، سواء على مستوى المواد الخام الداخلة في هذه الصناعة، أو عن طريق استيراد أنواع من الزيوت، وخاصة زيت الزيتون، الذي على الرغم من انتشار زراعته في مصر في ذلك الوقت، وكذلك انتشار معاصره في الأديرة والضياع الإقطاعية؛ إلا أن الكميات المنتجة منه لم تكن تكف حاجة السوق المحلية، خاصة وان زيت الزيتون يتميز بتعدد استخداماته، وعلى الأخص في صناعة الأغذية وفي الإضاءة، والأهم هي استخداماته في الطقوس الدينية داخل الكنائس والأديرة؛ وبالتالي فقد عملت الحكومة على استيراد ما تحتاجه من الزيوت، لسد العجز منه في الأسواق المحلية أو لزيادة الطلب عليه، وذلك من إسبانيا وبلاد اليونان وغيرها من البلدان[٧٧].

وفيما يتعلق بتجارة الزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي فإنه على الرغم من حرص الحكومة على تحرير هذه الصناعة وعدم وضع قيود من قبلها على القائمين عليها؛ إلا أنها كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى السماح للتجار بممارسة نوع من الاحتكار، يتعلق بتجارة التجزئة، وربما يعود ذلك إلى حاجتها إلى زيادة المداخيل المتعلقة بالضرائب المفروضة على هذه التجارة، وخاصة عندما تنخفض موارد خزانة الحكومة[٧٨].

وإلى جوار ذلك وضمانًا لاستمرار تدفق واردات الزيوت إلى الحكومة؛ فقد دأبت الأخيرة على تعيين موظفين جدد كما حدث منذ عهد الإمبراطور قسطنطين (٣٠٦ – ٣٣٧م)، كانت مهمتهم تسليم إمدادات الزيت للحكومة، ففي إحدى الوثائق نجد تعليمات عديدة من والي مصر إلى المدير المالي (Exactor) للواحة الكبرة وبعض مرؤوسيه وخصوصًا الموظفين، الذين كانت وظيفتهم المطالبة بتسليم إمدادات الزيت من الواحة، حيث كانت التعليمات والأوامر من الوالي إلى محصلي الزيت في الواحة، تتعلق بالحاجة الملحة من جانب القوات العسكرية، إلى كميات من الزيت من الواحة وكذلك من أسوان، مع أوامر صارمة بأن يحضروا معهم هذه الكميات من الزيت بأسرع ما يمكن، ووعدهم بغرامة كبيرة، تفرض عليهم في حالة عدم الوفاء بالتزامهم[٧٩].

وقد انتظم القائمون على إنتاج الزيوت وبيعه في نقابة –*وذلك على خلاف الوضع القائم في مصر خلال العصر البطلمي*[٨٠]– يقوم المسئولون عنها برفع تقريرًا شهريًا بما لدى تجارها من الزيت إلى مسئول السوق؛ حتى تتحدد على أساسه نسبة الضرائب، التي سوف تقوم النقابة بجمعها من الأعضاء ودفعها للوالي البيزنطي[٨١]، كما يتضح من خلال (مرسوم الإمبراطور

دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥م) لتحديد الحد الأقصى للأسعار)، الصادر في بداية شهر ديسمبر من عام دقلديانوس عام ٣٠١م، الذي حدد أسعار العديد من السلع والخدمات، بناءً على هذه التقارير، ومن ذلك تحديد أسعار بيع العديد من النباتات الزيتية، والزيوت ومنها زيت الزيتون[٨٢]، علاوة على حرص الحكومة في ذلك التوقيت على إجبار تجار الزيت على إمداد السوق المحلية بما تحتاجه من الزيوت[٨٣].

وبالإضافة إلى ذلك كان من ضمن أعمال المسئول عن نقابة الزيوت كغيره من رؤساء النقابات المختلفة في الأقاليم أن يبلغ حاكم الإقليم بما لديه من مواد خام خاصة بصناعة الزيوت ومنتجاتها، وذلك خلال شهر[٨٤].

ومن ذلك ما ورد في إحدى الوثائق، التي تتضمن التقارير المرسلة من قبل مختلف نقابات الحرف إلى حاكم إقليم أوكسيرنيخوس، ومنها نقابة الزيوت، يوضحون فيها مخزون المادة الخام الخاصة بنقابتهم وأسعارها، وما يتعلق بباعة الزيوت يأتي في التقرير الخامس من تلك الوثيقة، حيث يرد فيه: "إلى فلافيوس إيسبيوس Flavius Eusebius حاكم إقليم أوكسيرنخوس، من نقابة باعة الزيوت من نفس المدينة المذكورة آنفًا، من خلالي أنا أوريليوس ثونيوس Aurelius Thonius، ووفقًا لتقديرنا الخاص، نحن نعلن تحت مسئوليتنا الشخصية بأن أسعار المواد الخام التالية والموجودة لدينا خلال هذا الشهر صحيحة، ونقسم على صدق كلامنا"[٨٥].

ومن ثم فقد أفادت الحكومة من إشرافها على تنظيم صناعة وتجارة الزيوت، وذلك في ضمان استمرار تدفق حاجتها وحاجة الجنود والموظفين من الزيوت، وكذلك إشرافها على أسعار المواد الخام والزيوت، وأخيرًا في فرض الضرائب والرسوم المقررة على تلك الصناعة ومنسوبيها، ومن ذلك أن الأنونة الحربية المتعلقة بالفرق العسكرية كانت تحصل على مقادير عينية الزيت كضرائب، وخاصة من الواحات وأسوان[٨٦]، حيث دخل الزيت ضمن الرواتب العينية التي يتقاضاها الجنود، وخاصة من الأقاليم التي تقيم فيها الفرق العسكرية أو تمر بها[٨٧]، فمن المعروف أنه فرضت ضريبة عينية على زراعة المحاصيل الزيتية وخاصة الزيتون، وكانت الكميات التي تجبى عينًا تزود بجزء كبير منها معسكرات جيش الاحتلال البيزنطي، في استمرار لعملية الاستنزاف المستمر لثروات الشعب المصري[٨٨].

وعلاوة على ذلك فقد جرت الإشارة إلي قيام صناع الزيت بدفع ضريبة مقدارها ٣٠٠ ميراد[٨٩] شهري إلى جانب ٢٥ دينارًا[٩٠] سنويًا، وكذلك ما كان مقررًا للجمنازيوم (معهد التربية)،

الذي كان يحتاج لكميات من الزيت[٩١]، علاوة على ضريبة الخمور، التي كان يدفعها باعة الزيوت، كما يتضح من خلال إيصال للضرائب بتاريخ عام ٣٢٢م، يأمر من خلاله اللوجستيس Logistes[٩٢] الخاص بإقليم أكسرنيخوس رؤساء نقابات التجار ومنهم باعة الزيوت بدفع مبلغ ٣٠٠٠ دراخمة كضريبة[٩٣]، وبالتالي فلم تتناقص الضرائب العينية والنقدية على الزيوت، التي يجبيها البيزنطيون في مصر طوال العصر البيزنطي[٩٤].

هذا وقد تباينت أسعار بيع الزيت والمواد الخام المتعلقة بصناعته، ويرجع ذلك إلى إشراف الحكومة من خلال النقابات، علاوة على نوعيته وجودته، وأخيرًا الكميات المعروضة في الأسواق[٩٥]، وقد بيعت الزيوت في ذلك العصر إما بالجرة أو الآنية أو المتر أو السيستر، وهو وحدة قياس للمواد السائلة، وخاصة الزيوت والخمور ومنها النبيذ[٩٦].

وفي الواقع كان ثمن الجرة الواحدة من الزيت يقدر بسيسترتيوس Sestertius[٩٧]ومن المعروف أن أسعار الزيوت كانت معروفة غالبية أقاليم مصر خلال العصر البيزنطي، وهذا لا يمنع أن هناك من كان يتلاعب أو يغالي أحيانًا في أسعار بيعها، فمن خلال خطاب من شخص يدعى أبوللونيوس Apollonius إلى أخيه أرتيماس Artimas يعبر (أبوللونيوس) فيه عن دهشته من أن أخاه قد أنفق مبلغًا كبيرًا جدًا من المال على زيت الزيتون؛ رغم أن زيت الزيتون في مكان إقامته يباع بسعر ٢٢٠ دراخمة لزيت واحة آمون و ٢٠٠ دراخمة لزيت الواحة الصغرى[٩٨].

ويتضح من خلال مرسوم الإمبراطور دقلديانوس الخاص بتحديد أسعار السلع، أن أسعار بيع زيت الزيتون انقسمت إلى قسمين؛ وذلك حسب جودة كل نوع منهما، حيث بيع السيستر الواحد من زيت الزيتون عالي الجودة بـ ٤٠ دينار؛ في حين أن زيت الزيتون الأقل جودة بيع سعر السيستر منه بـ ٢٤ دينار[٩٩]، وفي القرن السادس الميلادي بيعت الـ ٥ جرار من زيت الزيتون بثلث صولدي و ٣٣ سيستر من الزيت الإسباني بصولدي[١٠٠].

وعلاوة على ما سبق فقد تم اعتماد الزيوت كأجر عيني لأنواع من الإيجارات والحرف وغيرها خلال العصر البيزنطي، حيث تقاضى عمال في حرف مختلفة جزء من أجورهم زيتًا، ففي هيرموبوليس (الأشمونين) تقاضى ثلاث عمال عملوا لمدة ١٥ يومًا ٣ سيستر من الزيت، وتقاضى رسام نظير عمله في الرسم ٢ سيستر كذلك، وتقاضى عمال بناء نظير نقلهم للطوب على ٥.٥ سيستر[١٠١].

هذا وقد تنوعت استخدامات الزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي، ويأتي في مقدمة ذلك استخدامه في الأكل وتحضير الطعام، فهو إضافة أساسية في معظم الوجبات، حيث يوضع على البقول لجعلها مستساغة، ويوضع على الخبز ويستخدم في تسوية اللحوم، وله درجة عالية من السعرات الحرارية، وإن كانت أقل من الدهون الحيوانية؛ خاصة وأن الزيوت في مصر آنذاك كانت تصنع من النباتات[١٠٢].

وكذلك تم استخدام الزيوت في الإضاءة، وكدهان للأجسام وخاصة في الجمنازيوم (معهد التربية)، وكذلك في الصناعات مثل صناعة الصابون، علاوة على استخدامه في الطب، ودخل في تحضير بعض الأدوية، وأخيرًا فقد تم استخدام أنواع من الزيوت في الطقوس الدينية داخل الكنائس والأديرة[١٠٣]، مثل زيت الزيتون، وأهمها زيتالماريوم Marium، الذي يعد أحد الأسرار السبعة للكنيسة، وغير ذلك من الاستخدامات المتنوعة للزيوت خلال هذا العصر، وتشير العديد من الوثائق إلى أمثلة من هذه الاستخدامات.

ومن ذلك أنه لما زاد الطلب على استخدام زيت الزيتون في مصر خلال الفترة البيزنطية، وخاصة في الأطعمة والإضاءة؛ كثر ذكر ذلك في البرديات، فمن خلال إحدى البرديات التي تعود للقرن الثالث الميلادي، أرسل أوريليوس سارابيون Aurelius Sarapion أحد الرياضيين من إقليم أكسرنيخوس إلى والده كلاوديوسCaludius، يطلب منه أن يرسل إليه ٤٠ مترًا من الزيت الجيد؛ وذلك لحلول الدور عليه في توفير هذه الكمية من الزيت لصالح الجمنازيوم (صالة الألعاب الرياضية)[١٠٤].

ومن خلال بردية أخرى تعود للقرن الرابع الميلادي قام "سارماتيس" Sarmates أحد مواطني إقليم أكسرنيخوس (البهنسا) وبمساعدة شقيقه "ثيودوروس" Theodorus بإرسال جرتان من الزيت إلى "ديسقوروس" Dioscorus، إحداها للطعام والأخرى يتم استعمالها في الإضاءة والوقود[١٠٥].

الخاتمة (أهم النتائج):

يتضح من خلال الدراسة أن المصريون والحكومة البيزنطية (الأقباط) اعتنوا بالنباتات والمحاصيل الزيتية، وكذلك بصناعة الزيوت، ودعتهم الحاجة إلى ذلك، وخاصة حاجتهم للاستخدامات اليومية للزيوت في الطعام والإضاءة والاستخدامات الدينية، وقد استمر هذا الاهتمام بتلك الصناعة من قبل المصريين بعد الفتح الإسلامي لمصر عام ٦٤١م / ٢١ هـ، وكانوا هم عماد تلك الصناعة في مصر الإسلامية فيما بعد، ولعل أهم نتائج تلك الدراسة يتلخص في التالي:-

١- تنوعت النباتات والمحاصيل الزيتية في مصر خلال العصر البيزنطي، ومن أهمها الخروع، ونبات السمسم، والقرطم، والشلجم، والكتان، والخس، والهجليج، والعرر، واللوز، والحنظل، وأوراق القرفة، والفجل، والزيتون،وورثت مصر معرفة هذه النباتات من العصور السابقة؛ نظرًا لما لقيته صناعة الزيوت من اهتمام خلال العصر الفرعوني والبطلمي والروماني، وذلك لكونها من الصناعات الإستراتيجية، التي عليها الطلب في كل زمان ومكان.

٢- تعد مناطق الواحات ومنها واحة سيوه وواحة آمون والواحة الصغرى، وكذلك أرسينوي (الفيوم) وأسوان؛ من أهم أماكن إنتاج الزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي، وخاصة الأنواع الجيدة منه، حتى أن الطلب عليه من هذه الأماكن كان في ازدياد مطرد.

٣- استمرت الحكومة البيزنطية في مصر في إتباع سياسة الرومان في تحرير صناعة الزيوت من أي احتكار حكومي، وذلك على خلاف ما كان عليه الوضع في العصر البطلمي، الذي كان يهدف إلى فرض سياسة الاحتكار الكلي على صناعة الزيوت، وذلك من أجل الاستحواذ الكامل على كافة أرباح هذه الصناعة، وعلى العكس من ذلك هدفت سياسة تحرير هذه الصناعة إلى زيادة الضرائب المفروضة على القائمين عليها من الصناع والتجار على حد سواء، وذلك لأنه كلما انتشرت هذه الصناعة وتوسعت في مصر؛ زادت أرباحها، ومن ثم زادت عوائد الضرائب المقررة عليها.

٤- تنوعت الضرائب المفروضة على أفراد صناعة الزيوت، منها : ما كان مقرر للأنونة الحربية، وكذلك مقررات الجمنازيوم، علاوة على ضريبة مقدارها ٣٠٠ ميراد شهري إلى جانب ٢٥ ديناًر سنويًا، وأيضًا ما عرف بضريبة الخمور، التي كان يدفعها التجار ومنهم باعة الزيوت وتقدر بمبلغ ٣٠٠٠ دراخمة.

٥- على الرغم من أن العوائد المالية المتمثلة في الضرائب والمفروضة على صناعة الزيوت كانت هي الهدف الأول لسياسة الحكومة تجاه هذه الصناعة؛ إلا أن الحكومة أيضًا حرصت على

متابعة هذه الصناعة بالإشراف، وذلك لتوفير حاجة القوات العسكرية من الزيوت، التي كانت تجبى عينًا في كثير من الأحيان كجزء من الأنونة الحربية لصالح الجنود، وفي الوقت نفسه حرصت الحكومة من خلال هذا الإشراف على تلك الصناعة على توفير حاجة السوق المحلية من الزيوت.

٦- اتجهت الحكومة البيزنطية في مصر في كثير من الأحيان إلى استيراد النباتات الزيتية وكذلك أنواع من الزيوت من خارج البلد، وخاصة من بلدان إسبانيا واليونان وفلسطين، ويأتي على رأس ذلك كميات من زيت الزيتون، الذي كان يعد النوع الرئيسي من حيث الاستخدام في الطعام والإضاءة في مصر في ذلك الوقت، هذا علاوة على زيت اللوز.

٧- ترتب على سياسة تحرير صناعة الزيوت التي اتبعها البيزنطيون في مصر؛ إلى التوسع في زراعة النباتات الزيتية وعلى رأسها الزيتون والسمسم، وذلك داخل أراضي كبار الملاك الزراعيين، وأيضًا ضمن أراضي الكنائس والأديرة، وبالتالي أدى هذا إلى التوسع في إنشاء معاصر الزيوت داخل هذه الممتلكات، فأصبح لكل ضيعة (وسية) معصرة الزيت الخاصة بها، لتكتمل صورة الاكتفاء الذاتي، التي كان يسعى إليها كبار الملاك، وفي الوقت نفسه حرصت الكنائس والأديرة على إنشاء معاصر الزيوت بداخلها، لتوفير حاجاتها من الزيوت.

٨- شهدت صناعة الزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي التوسع في نظام تأجير المعاصر من قبل الكنائس والأديرة وكذلك كبار الملاك للأفراد، الأمر الذي ساهم في انتشار تلك الصناعة، وزيادة إنتاجها، ومن ثم زيادة المداخيل المالية للحكومة والملاك والأفراد على حد سواء.

٩- حرصت الحكومة البيزنطية على انتظام عمال صناعة الزيوت وباعتها في نقابة خاصة بهم، على غيرهم من عمال الحرف والمهن الأخرى، وذلك لرعاية شئون أفراد تلك الصناعة، وأيضًا للمتابعة الدقيقة من قبل الحكومة لتلك الصناعة، والكميات المنتجة من الزيوت، وكذلك متابعة تحديد أسعارها، والكميات المطلوبة لسد حاجة السوق المحلي، وكذلك الكميات المطلوب استيرادها من الخارج، وذلك من خلال التقارير الشهرية التي يرفعها رئيس النقابة لحكام الأقاليم، وكل ما سبق اتبعته الحكومة من أجل الوصول إلى أكبر تقدير من الضرائب على أفراد تلك الصناعة، وفي الواقع فقد ساهم تحرير هذه الصناعة إلغاء نظام الالتزام الذي كان مفروضًا من قبل البطالمة على هذه الصناعة؛ إلى انخراط هؤلاء في تلك النقابات، وإلى زيادة أهمية هذه النقابة خلال العصر البيزنطي.

١٠- اختلفت وحدات الأوزان الخاصة بالزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي، وتنوعت ما بين الجرة والآنية والمتر والسيستر، وكذلك اختلفت أسعارها، وذلك بحسب جودتها وكمياتها وأماكن إنتاجها، وفي الوقت نفسه فقد بيعت الزيوت بالصولدي والدينار والسيسترتيوس والقيراط.

١١- بلغ من أهمية الزيوت في مصر خلال العصر البيزنطي أن اتخذت كوحدة لأسعار بعض الخدمات والمهن، مثل أجور العمال، وأجور بعض المهن مثل البنائون والرسامون، ولعل قيام أصحاب معاصر الزيوت المؤجرة من الحصول على كمية من الزيت المنتج كإيجار لها؛ يأتي دليلًا على ذلك.

١٢- نظرًا لأهمية الزيوت فقد تنوعت استخداماتها في مصر خلال العصر البيزنطي، وذلك في الأكل وتحضير الأطعمة المختلفة، وكذلك في الإضاءة، وكدهان للأجسام وخاصة في الجمنازيوم، وكذلك في الصناعات مثل صناعة الصابون، علاوة على استخدامه في الطب، حيث تم استخدامه في التداوي من بعض الأمراض، ودخل في تحضير بعض الأدوية، وأخيرًا فقد تم استخدام أنواع من الزيوت في الطقوس الدينية داخل الكنائس والأديرة، مثل زيت الماريوم Marium، وهو أحد أسرار الكنيسة السبعة.

هوامش البحث:

* مدرس تاريخ وحضارة العصور الوسطى، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنيا،
mohmed.morsy@mu.edu.eg

1Egypt and the political economy of empire, in **Economy and Society in the Age of Justinian,** ed. by Sarris, Peter, Cambridge University press, 2006, p.12.

وأنظر: عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ص ١٢١، ١٦٤.

٢- موسى، أحمد رشاد، دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٦١-١٦٣، ٢٣٠.

٣- كوفمان، كاثي ك، الطبخ في الحضارات القديمة، ترجمة سعيد الغانمي، الطبعة الأولى، دار كلمة، أبوظبي ٢٠١٢، ص ١١٩؛ موسى، أحمد رشاد، دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي، ص ٢٤١.

4 -Speleers, Louis, Les Textes des Pyramides Egyptiennens, Vanderpoorten, Bruxelles 1923, pp.12,21.

٥- نظير، وليم، الثروة النباتية عند قدماء المصريين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٨٠-٢٨١.

٦- هرُدوت يتحدث عن مصر، ترجمة محمد صقر خفاجة، تقديم أحمد بدوي، دار القلم، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٠٧- ٢٠٨.

٧- هرُدوت يتحدث عن مصر، ص ٢٠٨.

٨- نظير، وليم، الثروة النباتية عند قدماء المصريين، ص ٢٨١.

٩- نظير، وليم، الثروة النباتية عند قدماء المصريين، ص ٢٨٠-٢٨١؛ كوفمان، كاثي، ك، الطبخ في الحضارات القديمة، ص ١١٩؛ شورتر، ألن، الحياة اليومية في مصر القديمة، ترجمة نجيب ميخائيل إبراهيم، مراجعة محرم كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٢٥.

١٠- نصحي، إبراهيم، تاريخ مصر في عصر البطالمة، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٥٠-٢٥٨.

١١- لمزيد من التفاصيل عن مراحل صناعة الزيوت وموقف الدولة منها في مصر خلال العصر البطلمي أنظر: درويش، حجازي محمد محمد، الحرف الصناعية في مصر في عصر البطالمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

١٢- عبدالله، الحسين أحمد، مصر في عصر الرومان، دراسة في ضوء الوثائق البردية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٨٢؛ نظير، وليم، الثروة النباتية عند قدماء المصريين، ص ٩٣.

١٣- تحوي وثيقة "قوانين التزام جباية الضرائب" والمعروفة بـ "وثيقة الدخل" "The Revenue Laws Papyrus, Revenue Laws of Ptolemy Philadelpus"، المعلومات الخاصة بالقانون الذي وضع لتنظيم زراعة النباتات الزيتية واستخراج الزيوت منها والمتاجرة فيها، والتي يتضح من خلالها أن الحكومة كانت تحدد مساحة الأراضي التي تزرع بذورًا زيتية في كل إقليم لسد حاجة سكانه، وتفرض على بعض الأقاليم زراعة كميات إضافية لسد حاجة المدن والأقاليم التي تزرع هذه البذور أو التي يقل محصولها عن كفاية سكانها، وكان في كل مديرية ملتزم تمده الإدارة المالية بكميات معينة من المواد الخام اللازمة لاستخراج الزيت من البذور، كما كانت الحكومة تشرف إشرافًا دقيقًا على زراعة هذه البذور منذ وضعها فيا لأرض حتى يتم نضجها في جميع أنواع الأراضي وبالنسبة لجميع أنواع الزراع، وكانت قيمة المحصول تقدر قبل جنيه على يد موظفي الإدارة المحليين والملتزم الذي يقوم بعد ذلك بشراء المحصول بالأسعار التي تحددها الحكومة، ولا شك أن هذه الاحتياطات الصارمة قد وضعت سلامة عملية احتكار الزيت وبيعه:

C.F: Bingen, Jean, Hellenistic Egypt: monarchy, society, economy, culture, University of California Press, Berkeley 2007, pp.157-160;

وأنظر: نظير، وليم، الثروة النباتية، ص ٩٣.

وللاطلاع على النص الكامل لمحتوى "وثيقة الدخل" مع الترجمة الإنجليزية، أنظر:-

Select papyri, 203 (The oil monopoly of Ptolemy Philadelphus, 259 B. C.), vol.2 (Official documents), ed and trans by Hunt A.S. and Edgar, C.C., William Heinemann LTD, London 1934; Revenue Laws: Revenue laws of Ptolemy Phiadelphus, ed. Mahaffy, Oxfoed.1896.

14 -Select papyri, 203 (The oil monopoly of Ptolemy Philadelphus, 259 B. C.);

نصحي، إبراهيم، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، ص ٢٥٥.

15-Revenue Laws: Revenue laws of Ptolemy Phiadelphus, ed. Mahaffy, Oxfoed.1896; Bingen, Jean, Hellenistic Egypt: monarchy, society, economy, culture; pp.170-172;

فرج، أبواليسر، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٩٥؛ نصحي، إبراهيم، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، ص ٢٥٤.

16 -Select papyri, 203 (The oil monopoly of Ptolemy Philadelphus, 259 B. C.);

إبراهيم، محمد محمد علي، ملامح من تاريخ مصري في عصري البطالمة والرومان، الطبعة الأولى، الإسكندرية ٢٠١١، ص ١٠٣؛ نصحي، إبراهيم، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، ص ٢٥٤.

17-Papyri Tebtunis, vol.3/1, no.791 (Application to a Strategus, about 116 B. C.), ed. by Hunt A. S., Smyly J. G. Humphrey Milford, London 1933;

بل، هـ. آيدرس، مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، ترجمة عبداللطيف أحمد علي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص ٦٦.

18 −Papyri Tebtunis, vol.3/1, no.703 (Instructions of a Dioecetes to a Subordinate, late 3rd cent. B. C.);

فرج، أبواليسر، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، ص ٩٥−٩٦.

19 -Papyri Tebtunis, vol.3/1, no.728 (Report concerning the Oil Monopoly, 2nd cent. B. C.); Select papyri, 203 (The oil monopoly of Ptolemy Philadelphus, 259 B. C.); Jonson, Allan Chester, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Oxford University press, 1937, pp.184-187.

العبادي، مصطفى، مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٣٧−١٣٨؛ بل، هـ. آيدرس، مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، ص ٦٦.

٢٠− المغربي، محمد جابر محمد، الإيجارات في مصر الرومانية، دراسة في البرديات اليونانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ٢٠٠٧، ص ١٦٨−١٧٠، ٢٣١.

٢١− سليمان، ملاك فكري سليمان، الحرف الصناعية في إقليم أرسينوي إبان العصرين البطلمي والروماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب − جامعة بنها ٢٠١٧، ص ٤٢−٤٥؛ عبدالغني، محمد السيد محمد، الواحات المصرية في ضوء الوثائق البردية، (أ) في العصر الروماني، جوانب من الحياة في مصر في العصرين البطلمي والروماني في ضوء الوثائق البردية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ٣٣٣.

٢٢− عبدالله، الحسين أحمد، مصر في عصر الرومان، دراسة في ضوء الوثائق البردية، ص ١٨٢.

٢٣− الروبي، آمال محمد، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥، ص ٨٣−٨٤، ٨٩؛ العبادي، مصطفى، مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، ص ٢٥٢−٢٥٣.

24-SB (Sammelbuch Griechischer Urkundenaus Ägypten), XX /14337; Papyri Oxy. III/639 (103 AD.); SB XVIII, 13850 (Kerkesoucha, 141 AD.); Rowlandson, J, Landowners and Tenants in Roman Egypt, 1st Edition, Clarendon press oxford 1996, p.24; Mayerson, Ph., Radish Oil: A Phenomenon in Roman Egypt, in the Bulletin of the American Society of Papyrologists, vol. 38, No. 1/4 (2001), pp. 109-117.

25−SB/XX/14337; Papyri.Oxy. III/639 (103 A.D.); SB/XX/70; SB/I/5126 (Arsinoite, 261 AD.).

26 -Papyri Mich. IX/562 (Karanis, 119 AD.); SB/XVIII/13850 (Kerkesoucha. 141 AD); SB/XX/14337; Papyri.Oxy.III/639 (103 AD.); Papyri Lond.II/168 (Psenarpsenesis, 162 A.D); SPP (Studienzur Palaeographie und Papyruskunde), XX/70 (Arsinoite, 261 A.D).

٢٧- في الواقع اشتهرت مصر خلال العصرين اليوناني والروماني بالتوسع في إنشاء معاصر الزيوت، وخاصة معاصر الزيتون، لما كان من اهتمام خاص بتلك الصناعة خلال تلك الفترة، وكذلك انتشار زراعو الزيتون، وزيادة إنتاجه، علاوة على ارتفاع الطلب عليه، وللمزيد عن معاصر الزيوت بصفة عامة ومعاصر الزيتون بصفة خاصة أنظر: عبدالحميد، عمرو محمد هيري، معاصر الزيتون في العصرين اليوناني والروماني، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة (JAAUTH)، مجلد ١٧، عدد١، ٢٠١٩، ص ٨٠-٩١.

28 -Papyri Pragenses, I/138 (Herakleia, 96 AD.); Papyri Fayum.95 (Theadelphia.II AD.); SB/XVI/12518 (Theadelphia, 104-105 AD); Papyri Aberdeen,181 (Dionysias, 41-42/55-56 AD.).

سليمان، ملاك فكري سليمان، الحرف الصناعية في إقليم أرسينوي إبان العصرين البطلمي والروماني، ص ٤٥-٥٣.

٢٩- سليمان، ملاك فكري سليمان، الحرف الصناعية في إقليم أرسينوي إبان العصرين البطلمي والروماني، ص ٥٦-٥٧.

30 -Papyri Amherst, II/93 (Soknopaiou Nesos, 181 A.D); PSI (Papirigreci e latini) vol.IX/1030; Papyri Oxy.109 AD; CPR (Corpus Papyrorum Raineri) I/11/1.7; SPP/XXII/177 (Soknopaiou Nesos, 136 AD.); Papyri Giessen, I/95 (Euhemeria, 95 AD.); PSI (Papirigreci e latini), vol.IX/1030; Papyri Oxy. 109 AD.

سليمان، ملاك فكري سليمان، الحرف الصناعية في إقليم أرسينوي إبان العصرين البطلمي والروماني، ص ٥٤-٥٥، ٦٠-٦١.

31- Papyri London 361 (I Cent.A.D); Papyri Rylands II/128 (30 AD); Papyri Fayum 91 (Contract for Labour in an Oil-Press. 99 AD.), 95 (Lease of an Oil-Press, Second Century AD.), 96 (Receipt for Rent of an Oil- Press, 126 AD.).

سليمان، ملاك فكري سليمان، الحرف الصناعية في إقليم أرسينوي إبان العصرين البطلمي والروماني، ص ٦٢-٦٤.

٣٢- الدراخمة : كانت وحدة العملة الرئيسية في مصر، وقد سكت في عصر البطالمة من الفضة، ووجد منها وحدة ذات أربع دراخمات، كانت تسمى تترا دراخمة في العصر الروماني، وقد ظهرت أيضًا الدراخمة البرونزية، التي يبدو أنها مرادفًا لعملة أصغر، وقد استخدمت الدراخمة أيضًا كوحدة ميزان، تساوي ٣.٥ جرام، أنظر :محمد، رأفت عبدالحميد ومحمد، طارق منصور، مصر في العصر البيزنطي ٢٨٤ – ٦٤١، دار مصر العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص ٣٣٥.

33-PSI (Papirigreci e latini), vol.III/203 (Contratto con una Balia, 87 AD.).

٣٤- الوسيات (الأواسي): هي الضياع أو الإقطاعيات الزراعية في أقاليم مصر خلال العصر البيزنطي، حيث شهدت مصر مع بداية القرن الرابع الميلادي ازدياد في مساحات الكليات الخاصة، واستمرت في التطور حتى بلغت ذروتها في القرن السادس الميلادي، واتسمت هذه الملكيات في تلك الفترة بأنها ملكيات كبيرة،

فقد ساعد ظهور ما يعرف بنظام الحماية Patrocinium على زيادة مساحة الملكيات الخاصة بشكل ملموس، فكثرة الضرائب وقسوة الجباة عند تحصيلها؛ دفعت صغار المزارعين الأحرار للبحث عن وسيلة للتخلص من هذه الأعباء، فلجأوا إلى كبار الموظفين المدنيين والعسكريين لحمياتهم من جباة الضرائب، واضطروا إلى التنازل عن ملكية أراضيهم، واكتفوا بزراعتها كمستأجرين مقابل قيام المالك الكبير بدفع الضرائب المستحقة عليهم للدولة، وتوفير الأمان لهم، ونتيجة لذلك اتسعت أملاك هؤلاء الملاك من الأراضي، ومع حلول منتصف القرن السابع اختفت الضياع الكبرى شيئًا فشيئًا، ولا تذكر البرديات إلا ملكيات صغيرة، ولم تذكر أواسي إلا في القرن الثاني للفتح الإسلامي، وكان أصحابها من العرب، حيث اختفت الجباية الذاتية، وأصبحت القرية هي الوحدة الأساسية في التقدير الضرائبي، أنظر: المهدي، فاطمة عبدالمنعم، كبار ملاك الأرض الزراعية في مصر في العصر البيزنطي _٢٨٤ – ٦٤١م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة المنصورة، ٢٠١٦، ص ٣؛ عطا، زبيدة محمد، الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، ص ١٣–١٤، ٢٣.

٣٥– عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢١–١٢٢؛ علي، بسمة ناصر زين، الأسر الأرستقراطية في مصر البيزنطية (٢٨٤–٦٤١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بني سويف ٢٠٢٠، ص ١٢٠.

36 -Roger, S. Bagnall, Egypt in late antiquity, Princeton University press, Princeton 1966, p.28.

إبراهيم، علاء الدين سلام، الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنصورة ٢٠٠٨، ص ٥٥؛ أحمد، سهير سعيد، جوانب من حياة الحياة اليومية للأقباط من النصوص والآثار القبطية، مكتبة كريستال لأعمال الطباعة والنشر، القاهرة ٢٠١٧، ص ٧١–٧٢.

37 -Papyri Oxy, vol.XVII/2135 (Agreement of Indemnity);

إبراهيم، علاء الدين سلام، الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، ص ٥٥.

38Roger, S. Bagnall, Egypt in late antiquity, p.28.

39 -Papyri Tebtunis, vol.3/2, no.844; Papyri Oxy, vol.XXXVI/2797 (List of articles for a sacrifice 3rd/4th centry);

نظير، وليم، الثروة النباتية عند قدماء المصريين، ص ٩٥.

٤٠– لوكاس، ألفريد: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ترجمة زكي إسكندر و محمد زكريا، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص ٥٥١.

41 -Papyri Oxy.Vol.LI/3639 (Lease of an oil factory, 11 September, 412 AD.)& Papyri Oxy. vol.XXXIV/2721 (Work Contract for entertainers) & Papyri Oxy. vol.I/CLV (Letter, Six Century); CPR (Corpus Papyrorum Raineri) XII/7

لوكاس، ألفريد: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ص ٥٥١؛ محمد، هويدا سيد على، أضواء على بعض الأغذية في مصر البيزنطية ٢٨٤ – ٦٤١م، مجلة التاريخ والمستقبل، عدد يوليو ٢٠١٧، ص ٩٠.

٤٢- محمد، هويدا سيد على، أضواء على بعض الأغذية في مصر البيزنطية ٢٨٤ – ٦٤١م، ص ٩٠.

٤٣- إبراهيم، علاء الدين سلام، الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، ص ٥٧.

44Papyri Oxy.VII/1052,& Papyri Oxy. XVI/1924;

لوكاس، ألفريد: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ص ٥٤٤-٥٤٥.

45 -Groser, William H, The trees and plants mentioned in the bible, No.I, in scripture natural history, vol.X, the religious tract society, London, 1888, pp.87-89;

لوكاس، ألفريد: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ص ٥٤٢.

٤٦- البلوزيوم أو "بلوز" : هي من أقدم المدن الحصينة في مصر، ويقع مكانها بالقرب من منطقة ترعة شمال سيناء حاليًا، وعرفت خلال العصر البيزنطي باسم "بريمون" أو "برمون"، والاسم العربي لها هو "الفرما"، وكانت على مرتفع من الأرض، وهي على نحو ميل ونسف من البحر، وكان لها مرفأ متصل بخليج يجري من البحر، وكانت مفتاح مصر من الشرق، أنظر : النقيوسي، يوحنا، تاريخ العالم القديم ودخول العرب مصر، مراجعة عبدالمسيح، القمص بيشوي، (د.ط)، ص ٤٢، ٥٤؛ ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج١، تحقيق عبدالمنعم عامر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ١٩٩٩، ص ٨٥؛ هامش٤؛ أميلينو، جغرافية مصر في العصر القبطي، ترجمة وتعليق إسكندر، ميخائيل مكسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٣، ص ٢٤١-٢٤٢.

47 -Papyri Oxy. VII/1052;

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١١٢.

48 -Papyri Oxy.XVI/1921,& Papyri Oxy. XVII/2154;

نظير، وليم، الثروة النباتية عند قدماء المصريين، ص ٩٣؛ لوكاس، ألفريد: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ص ٥٤٦-٥٤٧؛ عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١١٢.

49 −Roger, S. Bagnall, Egypt in late antiquity, p.30.

٥٠- محمد، هويدا سيد على، أضواء على بعض الأغذية في مصر البيزنطية ٢٨٤ – ٦٤١م، ص ٩٠.

٥١- تعد شجرة الزيتون من الأشجار المعمرة التي عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ، وهي من الأشجار المباركة، حيث ورد ذكرها كثيرًا في الكتب المقدس (الإنجيل)، وتعتبر من النباتات التي يرجع زراعتها إلى ثمانية آلاف سنة، وأحد أهم مصادر الدخل لمعظم الحضارات القديمة، وموطنها الأصلي حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يعد المكان الأنسب لزراعة أشجار الزيتون، وقد تعددت مناطق زراعته واستخداماته في مصر، حيث أعتمد علي ثماره كصناعة رئيسية لاستخلاص الزيت الذي كان من ضمن الموارد المهمة للدولة، مما انعكس على التوسع في إنشاء المعاصر،

C.F: Groser, William H, The trees and plants mentioned in the bible, pp.110-111;

وأنظر كذلك : فارس، عبد صموئيل، إسهامات الأقباط في الحضارة الإنسانية، تقديم عماد جاد، الطبعة الأولى، صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة ٢٠١٥، ص ٧٣؛ عبدالحميد، عمرو محمد هيري، معاصر

الزيتون في العصرين اليوناني والروماني، ص ٨٠.

52 -Papyri Leipzig 64, (368 AD); Groser, William H, The trees and plants mentioned in the bible, pp.111-118;

محمد، رأفت عبدالحميد ومحمد، طارق منصور، مصر في العصر البيزنطي ٢٨٤ – ٦٤١، ص ٣٠٦؛ لوكاس، ألفريد: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ص ٥٤٢.

53 -B.S.I, 203; Papyri Oxy, XXXVI/2783 (Letter of Apollonius to Artemas, Third Century AD.); Papyri Leipzig 64, (368 AD).

54 - Papyri Oxy, XVI/1862 (Letter from Rheme to Marinus, Seventh Century AD.) & Papyri Oxy, XVI/1924 (List of Articles Shipped, Fifth or six Century);

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢١-١٢٢؛ لوكاس، ألفريد: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ص ٥٤٩.

55 -Roger, S. Bagnall, Egypt in late antiquity, p.30.

٥٦- في الواقع أن الواحات المصرية خلال العصر البيزنطي اتسمت بتنوع إنتاجها من الزيوت، وخاصة زيت الزيتون، وظلت منتجًا كبيرًا للزيت المستخرج من النباتات الزيتية التي تزرع بها، حتى أن الحكومة والتجار في الأسواق والمستهلكين كانوا يفضلون زيوت الواحات على غيرها من المناطق، أنظر: عبدالغني، محمد السيد محمد، الواحات المصرية في ضوء الوثائق البردية، (ب) في العصر الروماني المتأخر، جوانب من الحياة في مصر في العصرين البطلمي والروماني في ضوء الوثائق البردية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ٣٦٢.

57 -Papyri Oxy.vol. LII/3641 (Contract of a Millstone-cutter, 7 November, 544 AD.) & Papyri Oxy. vol.XXX/2273 (Letter to Theonis, late 3 Rd century) & Papyri Oxy. vol.LXII/4340 (Tow letters to Didyme, late Third century).

58 -Papyri Fiorentini. 285 (AD. 552); Coptic Ostraca/78;

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢٢؛ إسماعيل، ليلى عبدالجواد، تاريخ مصر وحضارتها في الحقبة البيزنطية – القبطية، دار الثقافة العربية، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٢٠٤.

٥٩- علي، بسمة ناصر زين، الأسر الأرستقراطية في مصر البيزنطية (٢٨٤-٦٤١م)، ص ١٢٠؛ عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢٢،١٢٣.

60 -Papyri Oxy.vol. LV/3804 (Annual Account of an Estate Steward, 566 AD.) & Papyri Oxy.vol.VII/1043 (Receipt, AD. 578) & Papyri Oxy. vol.XVI/1913 (Expenditure on Estates, about AD. 555) & Papyri Oxy.vol.LI/3639 (Lease of an oil factory, 11 September, 412 AD.); Papyri Badischen, vol.IV.95 (Herim. P. this . 338.A.D); PSI (Papirigreci e latini), Vol.VIII/884; Papyri Washington University, I/19 (Guarantee of Freedom from Suit, AD. 287).

61 -Papyri Oxy.vol. LI/3639 (Lease of an oil factory, 11 September, 412 AD.).

٦٢- هي عملة رومانية قديمة، وأصبحت هي وحدة النقد القياسية منذ عهد الإمبراطور دقلديانوس، وخاصة منذ عام ٢٩٥م، عندما قرر الأخير إصدار عملة موحدة لكافة الإمبراطورية، وتثبت مقدارها لمعالجة الانهيار المستمر في قيمة العملة، وكان يسك من الذهب، وكانت تساوي وقت دقلديانوس ٧٠٠ دينار، وكان الصولدي ينقسم إلى ٢٤ قيراط، وكان وزنه يساوي بين **خطأ!**5, : **خطأ!**4, جرام ذهبي، وكان يمكن للصولدي في العصر البيزنطي أن يشترى به ١٠ أرادب من القمح، وهو يساوي ٢٤ قيراط في عهد الإمبراطور جستنيان (٥٢٧ – ٥٦٥م)، أنظر: عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٩٢؛ محمد، رأفت عبدالحميد ومحمد، طارق منصور، مصر في العصر البيزنطي ٢٨٤ – ٦٤١، ص ٣٣٦.

٦٣- القيراط: هو وحدة نقدية تساوي **خطأ!** من الصولدي، أنظر: محمد، رأفت عبدالحميد ومحمد، طارق منصور، مصر في العصر البيزنطي ٢٨٤ – ٦٤١، ص ٣٣٦.

64 -Papyri Oxy.vol. XVIII/2195 (Account of Receipts from and Expenditure on Estates, 567 AD.) & Papyri Oxy.vol. XVI/1912 (Receipts from and Expenditure on Estates, late Sixth century);

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢٣.

٦٥- عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢٢-١٢٣.

66 -Papyri Panopolis, 11 (320 AD.).

٦٧- علي، بسمة ناصر زين، الأسر الأرستقراطية في مصر البيزنطية (٢٨٤-٦٤١م)، ص ١٢١.

68 -Papyri Oxy. vol.XVI/1913 (Expenditure on Estates, about AD. 555) & Papyri Oxy.vol.LI/3639 (Lease of an oil factory, 11 September, 412 AD.); Papyri Caire. Isid/64 (AD.298); Papyri Merton, I/39 (Fourth or Fifth century); Papyri Mich. XII/627 (Request for Parathesis, 5 April, AD.298).

٦٩ – علي، بسمة ناصر زين، الأسر الأرستقراطية في مصر البيزنطية (٢٨٤-٦٤١م)، ص ١٢١.

٧٠- إبراهيم، علاء الدين سلام، الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، ص ٥٩.

٧١- إبراهيم، علاء الدين سلام، الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، ص ٥٩.

72 -PSI (Papirigreci e latini), Vol.VIII/884; Papyri Oxy.vol. LI/3639 (Lease of an oil factory, 11 September, 412 AD.).

73 -Yousef, Engy Eshak, Workplace Spirituality in late antique Egypt through Coptic artifacts, Minia journal of tourism and hospitality research, vol.2, special issue, December 2018, p.135;

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢٢؛ إبراهيم، علاء الدين سلام، الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، ص ٥٨.

74 –Yousef, Engy Eshak, Workplace Spirituality in late antique Egypt, p.135,147;

إبراهيم، علاء الدين سلام، الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، ص ٥٧.

٧٥- عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢١؛ إبراهيم، علاء الدين سلام،

الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، ص ٥٦.

٧٦- عبدالحميد، عمرو محمد هيري، معاصر الزيتون في العصرين اليوناني والروماني، ص ٨٢-٨٣، عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص ١٢١؛ إبراهيم، علاء الدين سلام، الصناعات في مصر إبان العصر البيزنطي من (٢٨٤ – ٦٤١م)، ص ٥٦.

77 -Papyri Oxy, XVI/1924 (List of Articles Shipped, Fifth or six Century) & Papyri Oxy, XVI/1862 (Letter from Rheme to Marinus, Seventh Century AD.); Johnson, Allan Chester & West, Louis S, Byzantine Egypt : Economic Studies, Princeton University Press, Princeton 1949, pp.146-147; Sarris, Peter, Egypt and the political economy of empire, p.12;

عطا، زبيدة محمد: الأسواق الداخلية في مصر البيزنطية، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس – مركز الدراسات البردية والنقوش، مج ٩، ١٩٩٣،ص٢٤١.

٧٨- الهمشري، منيرة محم،النظام الإداري والاقتصادي في مصر فيع دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥م)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص١٦٢.

79 -Papyri Leipzig, III (Provenance unknown, handwriting of the 4th century AD.)& Papyri Leipzig, 64, (Thebes, 368 AD).

٨٠- كان اقتصاد البطالمة اقتصادًا ملكيًا موجهًا يغلب عليه نظام الاحتكار، الذي من أهم سماته حرص رجال الإدارة المالية المنتشرين في طول البلاد وعرضها على تطبيقه، وكان حرص البطالمة على تحقيق أكبر قدر ممكن من دخل مرافق البلاد الاقتصادية، دون التعرض لأقل قدر من الخسائر؛ حدا بهم إلى الالتجاء إلى الالتزام، وخاصة في الصناعات المحتكرة كليًا وعلى رأسها صناعة الزيت، حيث كان محظورًا على عمال مصانع الزيت الملكية مغادرة مقار عملهم طوال موسم العمل، الأمر الذ أدى إلى عدم وجود نقابة لعمال صناعة الزيت، حيث أدى الاحتكار الكلي لصناعتهم إلى تجمع هؤلاء العمال بالقرب من دور عملهم، وبالتالي فلم يكن هناك أي جدوى يجنيها عمال الصناعات المحتكرة كليًا ومنها صناعة الزيوت من وراء تنظيم صفوفهم في نقابة، حيث كان عمال صناعة الزيوت طوال موسوم العمل تحت سيادة الملتزم والأويكونوموس، وكان كل عامل منهم مكلفًا بأداء مقطوعة معينة يوميًا وكان محظورًا عليهم مغادرة مقار عملهم طوال موسمه، وإذا فعل ذلك أحد فإنه كان عرضة لإلقاء القبض عليه، ولعل ما يأتي دليلًا على عدم انتظام عمال صناعة الزيوت في أي هيئة أو نقابة هو عدم وجود أية إشارة في المصادر عن وجود مثل هذا التنظيم، أنظر : يوسف، حسين محمد أحمد، النقابات في مصر الرومانية دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣٥-٣٧.

٨١- حامد، عماد أحمد: النقابات في إقليم أوكسيرنخوس في العصر البيزنطي، مجلة التاريخ والمستقبل – كلية الآداب – جامعة المنيا، عدد ٦٣ يوليو ٢٠١٨، جامعة المنيا، ص ٢٢٢؛ مرسي، محمد محمد، تاريخ مصر البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩، ص ٩٤؛ الناصري، سيد أحمد علي، الناس

والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار ٣٠ ق. ٦٤١م، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٩٤-٢٩٥.

82 -Edictum Diocletiani de pretiisrerumvenalium, ed. by Mommsen, TH., Walter de Gruyter, Berlin, 1893, p.12,72.

٨٣- عطا، زبيدة محمد: إقليم المنيا في العصر البيزنطي في ضوء أوراق البردي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢، ص٦٧.

٨٤- حامد، عماد أحمد: النقابات في إقليم أوكسيرنخوس في العصر البيزنطي، ص ٢٢٢.

85 -Papyri Oxy, vol.I/LXXXV (Declarations by Guilds of Workmen, 26 November AD. 338).

٨٦- محمد، هويدا سيد علي، النظام الضرائبي في مصر البيزنطية ٢٨٤ – ٦٤١م، مجلة التاريخ والمستقبل، عدد يناير ٢٠١٧، ص ١٢٦؛ عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٢٢، ١٢٣: مرسي، محمد محمد، تاريخ مصر البيزنطية، ص ١٥٦.

٨٧- سليم، صبري أبوالخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، ط٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠١، ص ١٠٤-١٠٥.

٨٨- العريني، السيد الباز، مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦١، ص ١١٩؛ الناصري، سيد أحمد علي، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار ٣٠ ق. ٦٤١م، ص ٣٣٧؛ الشيخ، حسين، مصر تحت حكم اليونان والرومان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧، ص ٩٣.

٨٩- الميراد : عملة تم التوسع في استعمالها عقب تدني قيمة الدينار في أواخر القرن الرابع الميلادي، وكان الميراد يساوي ١٠ آلاف دينار بيزنطي، عطا، زبيدة محمد، الحياة الاقتصادية، ص ١٩٣.

٩٠- الدينار : عملة قديمة استمر استخدامها في مصر خلال العصر البيزنطي، وهي تعود للعصر الروماني، ويتم سكها من معدن الفضة، وهي تساوي أربع دراخمات، وقد اعتبرت في كثير من الأحيان وحدة تسعير وليست وحدة تحصيل، حيث كان يتم الدفع بعملات أخرى بعد إعلان الأسعار؛ كما هو الحال بعد إعلان دقلديانوس للحد الأقصى لأسعار السلع والخدمات عام ٣٠١م، الأمر الذي يأتي دليلًا على أنها شهدت تدهورًا كبيرًا في نهاية العصر الروماني وبداية العصر البيزنطي، أنظر: عبدالحميد، رأفت ومنصور، طارق: مصر في العصر البيزنطي ٢٨٤ – ٦٤١م، ص ٣٣٦.

91 -Papyri Leipzig, 64, (Thebes, 368 AD);

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٢٢، ١٢٣.

٩٢- اللوجستيس Logistes، هي وظيفة ظهرت خلال عصر الإمبراطور دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥م)، عقب فترة الإصلاحات الإدارية والاقتصادية داخل ولايات الإمبراطورية ومنها مصر، وكان أول ذكر لها عام ٣٠٤م، وقد منح صلاحيات ومسئوليات مالية داخل الإقليم، وبالتالي فهو ممثل السلطة المركزية، وبعد ذلك أصبح حاكمًا مدنيًا يتمت بنفوذ في الأقاليم والمدن على حد سواء، وبنهاية القرن الرابع الميلادي حل محل هذه الوظيفة

وظيفة الديفينسور Defensor، راجع، محمد الهمشري، منيرة: النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥م)، ص ١٠٣؛ كامل، مراد: حضارة مصر في العصر القبطي، دار العلم العربي، القاهرة (د. ت)، ص ١٨.

93 −Papyri Oxy, vol.VIII/1139 (Order from a Logistes, AD. 322).

٩٤– الشيخ، حسين، مصر تحت حكم اليونان والرومان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧، ص ٩٣؛ العريني، السيد الباز، مصر البيزنطية، ص ١١٩.

95 −Edictum Diocletiani depretiis rerum venalium, p.12;

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٢٢، حامد، عماد أحمد: النقابات في إقليم أوكسيرنخوس في العصر البيزنطي، ص ٢٢٣.

٩٦– عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٦٤.

٩٧– السيسترتيوس Sestertius: هو وحدة نقدية فضية رومانية تساوي **خطأ**دينار، وتساوي أيضًا دراخمة واحدة، وعرف أيضًا بالسستريك Sesterce، أنظر: عبدالحميد، رأفت ومنصور، طارق: مصر في العصر البيزنطي ٢٨٤ – ٦٤١م، ص ٣٣٦.

Third Century Papyri Oxy, XXXVI/2783 (Letter of Apollonius to Artemas, 98 - AD.).

99 -Edictum Diocletiani depretiis rerum venalium, p.12;Papyri Oxy, XV/1785 (Homilies, Fifth century);

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٦٤.

100 −Papyri Oxy.Vol.LIV/3738 (Declaration of Prices, 27 September AD. 312.).

عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٦٤.

١٠١– عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٢٢.

١٠٢– محمد، هويدا سيد على، أضواء على بعض الأغذية في مصر البيزنطية ٢٨٤ – ٦٤١م، ص ٨٩– ٩٠.

١٠٣– عطا، زبيدة محمد: الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، ص١٢١–١٢٣.

104 −Papyri Oxy. Vol.XIV/1665 (Letter of a Gymnasiarch, 3rd century AD.).

105 -Papyri Oxy. Vol.X/1297 (Letter of Sarmates, Fourth century AD.).